

موافقة الجمعية العمومية
على تفويض مجلس الإدارة لإصدار
صكوك أولوية وصكوك الشق الأول من
رأس المال في حال الحاجة لذلك

17 مارس 2022



القرار

من أجل إصدار صكوك أولوية في أي وقت وفي حال وجود الحاجة لذلك، نطلب من الجمعية العمومية الموافقة على التالي:

- 1- الموافقة على تجديد البرنامج الحالي للصكوك ذات الأولوية، غير القابلة للتحويل لأسهم، والتي لا يتجاوز مجموعها في أي وقت من الأوقات مبلغ 5 مليارات دولار أمريكي أو ما يعادله بعملة أخرى.
- 2- تفويض مجلس الإدارة بـ:
 - أ) إصدار أي صكوك ذات أولوية و / أو أدوات أخرى مماثلة غير قابلة للتحويل إلى أسهم ، سواء في إطار برنامج أو غير ذلك ، بمبلغ إجمالي لا يتجاوز في أي وقت من الأوقات 5 مليارات دولار أمريكي (أو ما يعادله بعملة أخرى) و تفويض مجلس الإدارة بتحديد تاريخ الإصدار والموافقة عليه (بشرط ألا يتجاوز هذا التاريخ سنة واحدة من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية للمساهمين)، وعلى المبلغ ، وآلية الطرح ، وهيكل المعاملة والأحكام والشروط الأخرى الخاصة بأي إصدار/إصدارات من هذا القبيل، شريطة أن يتم ذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية وأي لوائح أو إرشادات صادرة عن أي سلطة حكومية أو تنظيمية وفقاً لهذا القانون وبعد الحصول على الموافقات التي قد تكون مطلوبة من الجهات التنظيمية المختصة ذات الصلة.
 - ب) إصدار صكوك شق أول إضافية من رأس المال ثانوية الأداء، غير قابلة للتحويل إلى أسهم، بمبلغ إجمالي لا يتجاوز مجموعها 3 مليارات دولار أمريكي (أو ما يعادله بأي عملة أخرى) في أي وقت من الأوقات، وتفويض مجلس الإدارة لتحديد تاريخ الإصدار والموافقة عليه (شريطة أن لا يتجاوز هذا التاريخ سنة واحدة من تاريخ اجتماع الجمعية العمومية)، وعلى المبلغ ، وآلية الطرح ، وهيكل المعاملة والأحكام والشروط الأخرى لهذا الإصدار (بشرط أن يكون هذا الإصدار ثانوي الأداء، وأن دفع الأرباح وفقاً لبنود وشروط هذا الإصدار قابلة للإلغاء في ظل ظروف معينة، وتحتوي الشروط والأحكام أيضاً على بند حالة عدم القدرة على الاستمرار)، وتخضع في جميع الحالات للحصول على الموافقات اللازمة التي قد تكون مطلوبة من السلطات التنظيمية المختصة ذات الصلة.

صكوك الشق الأول الإضافية

- وهي صكوك غير محددة الأجل بطبيعتها وتصدر عادة لدعم رأس المال المصرف وتمويل مسيرة النمو وزيادة أصول المصرف
- لا تؤثر هذه الصكوك على ملكية المصرف أو على المساهمات في رأس مال المصرف
- هذه الصكوك متوافقة مع الإطار التنظيمي لاتفاقية بازل 3. ويتم تصنيفها في حقوق الملكية من الناحية الحسابية والتنظيمية وتساهم في احتساب قاعدة رأس المال للامتثال بالنسب التنظيمية